معتلا جاريا مجراه او منقوصا او مهموزا غير ممدود
او ممدود وهمزته اصلية كصحراء لحقته العلامة من غير
تغيير سوى فتح ما قبلها وردّ واو المنقوص واما المقصور
فالفه ان كانت زائدة على ثلاثة او بدلا عن ياء او
جمع ولته الاصل او اصلية او اميلت قلبت ياء والا فواوا
وحكم اذا جمع كما ان الثنى من لحوق العلامة من غير تغيير
ولا يستثنى الا المنقوص والمقصود فانا خرهما يحذف
لالتقاء الساكنين ثم يعتبر ما قبل آخر المنقوص في الرفع ويكسر
ما قبل آخر المقصود دلالة على المحذوف
في غيره مناسبة للحرف وقد الحق بكل المثنى والمجموع في
الاعراب الفاظ شابهتهما في الدلالة على معناهما وان
لم يكن منها لفقد ما اعتبر فيهما من الشروط وهما كلا وكلتا
بالمثنى هنا اربعة الفاظ لفظان بشرط وهما كلا وكلتا
ولا ينفكان عن الاضافة الى ظاهر او مضمر والشرط
في الخاتم منهما كونهما مع الضمير يرفعان بالالف ويجران
وينصبان بالياء كالمثنى لانهما في الاغلب اذا اضيفا الى
ضمير غائب كانا تابعين للمثنى تاكيدا له كجاء الزيدان
كلاهما فعلا موافقين لمتبوعهما في الاعراب ثم اطرد
ذلك اذا اضيفا الى ضمير متكلم او مخاطب بخلاف
ما اذا اضيفا الى ظاهر فانهما لا يجريان على المثنى اصلا
فلذا

فلذا لم يلتفا به وجعل اعرابهما بحركات مقدرة على الغ
كالمقصور نظرا الى افراد اللفظ كقوله تعالى كلتا
كلتا الجنتين اتت اكلها ولما كان الاعراب بالحروف
فرعا عن الاعراب بالحركات والاضافة الى الضمير فرعا
عن الاضافة الى المظهر جعل الفرع للفرع والاصل
للاصل والفظان بلا شرط واليهما اشار بقوله
وكذا اثنان واثنتان مطلقا اي سواء اضيفا الى
ظاهر او الى مضمر او لم يضيفا لان وضعهما وضع
المثنى وان لم يكونا مثنيين حقيقة اذ لم يثبت لهما
مفرد فيعربان اعرابه وان ركبا مع العشرة كجاءني
اثنى عشر واثنتا عشرة وكلامه يوهم جواز اضافتهما
الى كل مضمر وليس كذلك فان اضافتهما الى ضمير
التثنية لبس في الاثنين فاضافة الاثنين اليه من اضافة
الشيء الى نفسه نبه عليه في شرح التسهيل ولم
يذكر فيما الحق بالمثنى في الاعراب ما سمي به منه
كزيدان علما فكان الاولى ذكره كما ذكر فيما الحق بالجمع
الآتي ما سمي به منه فيرفع بالالف ويجر وينصب
بالياء ويجوز فيه ان يجري مجرى سلمان فيعرب
اعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الالف والنون
واذا دخل عليه الجر بالكسرة كقوله الا يا ران ي

Copyright © King Saud University